



السجلّ الوطني الموحد في لبنان. هل هي أداة لبناء الدولة؟

موجز سياسة

فريق الإعداد

المؤلفان:

اسكندر بستاني (خبير اقتصادي)
نزار حريري (خبير اقتصادي ومحلل لسوق العمل).

فريق التحرير:

ماري-نويل أبي ياغي (خبيرة في العلوم السياسية ومديرة مشاركة لمركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية)
ليا يمين (باحثة ومُبدعة ومديرة مشاركة لمركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية)

التصميم:

فالييري نصير

الترجمة والتحرير اللغوي:

The Language Platform

تُعبّر وجهات النظر الواردة في هذا المنشور عن آراء المؤلفين حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية أو شركائه.

مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية © بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو توزيعه، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير، أو التسجيل، أو أي وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أخرى، من دون إذن خطي مسبق من الناشر، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة والإشارة في المراجعات والمقالات النقدية، وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى التي يسمح بها قانون حقوق النشر.

السجلّ الوطني الموحد في لبنان. هل هي أداة لبناء الدولة؟

موجز سياسة

جدول المحتويات

٢	فريق الإعداد
٤	١. السياسات الاجتماعية في أوقات الأزمات البنيوية والدورية
٦	٢. اغتنام الفرصة في ظلّ الزخم القائم
٧	٣. معالجة التضارب بين النماذج
٨	٤. إعادة النظر في نموذج الحوكمة
١١	٥. إطار قانوني ومؤسسي فعّال
١٤	٦. الالتزام بمسار إصلاحي صحيح
١٥	٧. التوصيات الرئيسية
١٦	قائمة المراجع

1 السياسات الاجتماعية في أوقات الأزمات البنيوية والدورية

يشهد لبنان أزمات متكررة وغير مسبقة من حيث حجمها ونطاقها وامتدادها.

لطالما كان نظام الحماية الاجتماعية في لبنان غير ملائم وغير فعال، إذ لم يتمكّن من توفير الحد الأدنى من الحماية للمواطنين/ات (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية، ٢٠١٩) أو منع الامتداد الكارثي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد وُصِفَ بأنّه مشرذم وإقصائي وتمييزي في جوهره (سكالد، ٢٠٢٢)، وبالتالي فهو يُضعف قدرة الدولة المحدودة أساسًا على الاستجابة للأزمات، سواء الكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن الأنشطة البشرية.

وجاء الانهيار الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ نتيجة أزمة متعدّدة الأوجه اتّسمت بشكل أساسي بـ:



انكماش هائل في الاقتصاد

بنسبة -٢٥٪ مقارنةً بمستويات ما قبل الأزمة. وقد كان لهذا الانكماش تأثيرات كبيرة على البطالة، حيث قُدّرت النسب بين ٢٨٪ (قبل جائحة كوفيد-١٩) و٤٠٪ (في ذروة الأزمة). وارتفعت أيضًا معدلات الفقر بشكل حادّ إذ أفادت التقارير بأنّ ٥٠٪ من المواطنين/ات يعيشون دون خطّ الفقر الوطني (مجموعة البنك الدولي، ربيع ٢٠٢١).



أديناميكية شديدة من التدهور المالي والتضخم

وصفتها المؤسسات الدولية بأنّها انهيارٌ «متعمّد» (مجموعة البنك الدولي، خريف ٢٠٢٠)، ممّا أدى إلى تآكل أكثر من ٩٠٪ من القدرة الشرائية لدى المواطنين/ات. تسبّبت هذه الديناميكية بخسائر متفاوتة وارتدادية إلى حدّ كبير، فأثّرت على «الطبقة الوسطى المفقودة» التي تتلاشى ولا تتمتع بأيّ نوع من أنواع الحماية الاجتماعية (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى كبار السنّ الذين لا يستفيدون من أيّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، أو بالكاد يحصلون عليها، فضلًا عن ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل والذين لا يحظون بأيّ تغطية أو حماية اجتماعية.



فشل في إدارة الدّين العام

بعد عقود سجّل فيها أحد أعلى مستويات الدّين، حيث وصل الدّين العام إلى ما بين ١٥٠ و ١٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمجموعة البنك الدولي (ربيع ٢٠٢١). وقد كانت لهذا الدّين العام تداعيات وخيمة: فمن جهة، أضعفت قدرة الدولة على تمويل التداخلات الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات الأساسية من مصادر خارجية؛ ومن جهة أخرى، أدى إلى استنزاف أصول المصارف التجارية (التي كانت أيضًا مسؤولة عن حدوث هذه الأزمة). ونقّلت هذه الخسائر بشكل منهجي إلى جميع المودعين على حدّ سواء، بغضّ النظر عن الثروة أو العمر أو أيّ عامل من العوامل التي تحدّد المخاطر الحياتية.

الجنوبية للبنان اعتبارًا من ٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، ترتبّت على لبنان تكاليف اجتماعية باهظة نتيجة التصعيد الكارثي لمسار الأحداث بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. قُدِّر عدد النازحين/ات بـ ١.٥ مليون نسمة (الأمم المتّحدة، ٢٠٢٤)، مع أكثر من ١٣٠٠٠ جريح و ٣٥٠٠ وفيات. وعانى البلد مجدّدًا من غياب الاستجابة السياسية الفعّالة والمركزية بإدارة الدولة، مع محدودية البيانات المتاحة حول نطاق الكارثة وتأثيرها. وبصرف النظر عن الاختلافات في السرديات والتمويل والاحتياجات والدور والمسؤوليات، تبقى حقيقة واحدة لا يمكن إنكارها، وهي حاجة البلد الماسّة إلى استجابة فعّالة للآزمات وحالات الطوارئ.

وفي حين أنّ البيانات المركزية التي تُشكّل العمود الفقري لصنع السياسات السليمة والاستباقية كانت مفقودة بشكل قاطع في أوقات السلم (وإن كان سلّمًا سلبيًا)، إلّا أنّها أصبحت في أوقات الآزمات الحادّة حاجةً أكثر إلحاحًا من أجل التمكن من الاستجابة بطريقة دقيقة وشاملة، والتكيّف في مرحلة التعافي بعد الحرب، وتطوير سياسات اجتماعية طويلة الأمد وقائمة على الحقوق. سيتطلّب ذلك قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة وموحّدة للمواطنين/ات واحتياجاتهم/نّ، ومن ضمنها هيكل أساسي محميّ لأنظمة البيانات، وإدارة مناسبة لقواعد البيانات، وأطر التشغيل البيئي، والشبكات الآمنة، والبرمجيات الفعّالة، والترتيبات المؤسسية الواضحة، والأطر القانونية المُعاد إصلاّحها.

يدعو هذا الموجز السياسيّ إلى إنشاء سجلّ وطني موحد في لبنان قائم على التواصل بشكل مناسب مع المستفيدين/ات وإدراجهم/نّ وتسجيلهم/نّ، والتحقّق من أهليّتهم/نّ للاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية، وكذلك البرامج الطارئة. فالمعلومات والبيانات الشاملة حول اللبنانيين/ات تُعتبر أمرًا أساسيًا بشكل خاصّ في أوقات الآزمات، حيث تكون الاحتياجات أكبر، والموارد أقلّ، ويزداد عدد مُقدّمي خدمات الحماية الاجتماعية، وغالبًا ما يحصل ذلك بشكل فوضوي وغير مُنسّق. يعرض هذا الموجز التحدّيات التي تُعيق إنشاء هذا السجلّ الموحد، مُلقياً الضوء على خيارات الإصلاّح المختلفة. ويوضح مختلف نماذج الحماية الاجتماعية التي قد تُؤثّر على تصميم هذه القاعدة البيانية وإنشائها.

وُصِفَ انفجار مرفأ بيروت بأنّه "انفجارٌ في خضمّ الآزمات" (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١). وقد أظهر، مرّةً أخرى، محدودية قدرة الدولة على الاستجابة للصدّات الكبيرة وغير المتناسبة، والتي أصبحت القاعدة السائدة في لبنان. خَلَفَ الانفجار تداعياتٍ كارثية على مدينة بيروت:

1,000	7,000
طفل مصاب	جريح
150	77,000
شخصاً أصبحوا من ذوي الإعاقة	شقة متضرّرة
35%	300,000
من المؤسّسات الواقعة على مسافة خمسة كيلومترات تعرّضت للأضرار جسيمة أو تدمير كامل	شخص تهجّروا
(منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١)	\$ 500M
	أضرار في البنية التحتية (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢١)

وقد أثنى الكثيرون على الاستجابة الفعّالة التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني، لكنّها لم تكن بمستوى ما يمكن أن تُحقّقه استجابة الدولة المركزية والمُنسّقة والمُستهدّفة. تمّ التنسيق مع الجهات الرسمية (وأبرزها الجيش اللبناني والبلديات) لتحديد الاحتياجات والوصول إلى المناطق المتضرّرة، غير أنّ هذا التنسيق ظلّ تكتيكيًا بدلًا من أن يكون استراتيجيًا (بو زيد وأبو شديد، ٢٠٢١). بالتالي، لم يكن من الممكن تحقيق استجابة شاملة ومُنسّقة، إذ عجزت المؤسّسات الحكومية عن تنظيم استجابة مناسبة ومُستهدّفة وشاملة ومُوجّهة نحو الأولويات، وذلك بسبب غياب السجلاّت المُحدّثة وأنظمة إدارة المعلومات الفعّالة.

بعد مرور أربع سنوات من الآزمة، وفي حين أصبحت الجهات المانحة أقلّ استعدادًا أو أقلّ قدرةً على تقديم الدعم، ومع تحوّل أولويات المساعدات الدولية نحو الحرب في أوكرانيا، شهد البلد تراجعًا تدريجيًا ومنهجيًا من جانب دافعي الضرائب. وقد ساهم في ذلك انخفاض قيمة المساهمات الاجتماعية واستحواد المنظمات المانحة على برامج المساعدة الاجتماعية. شهد البلد أيضًا عودة شبكات الزبائنية في سياق حماية اجتماعية يطغى عليه النهج القائم على الأعمال الخيرية والمُوجّه نحو دعم الفقراء، ومُؤخّرًا، في أعقاب الحرب والإبادة الجَماعية في غزّة التي بدأت في ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، والنزاع الذي اندلع على الحدود

2 اغتنام الفرصة في ظلّ الزخم القائم

ولكنّ كلّ هذا الزخم لا يضمن إنشاء سجلّ موحد. يجب على صانعي القرار أن يفهموا بوضوح أنّ اختيار الآلية المناسبة لتقديم الحماية الاجتماعية وإنشاءها يتطلبان قدرةً استثنائيةً على إيجاد توازن دقيق بين مسارات إصلاحية مختلفة ومتكاملة، وكذلك التكيّف مع سرعة التقدّم ومواكبتها، وضمان التسلسل المناسب في التنفيذ.

يجب على صانعي القرار أن يفهموا بوضوح أنّ اختيار الآلية المناسبة لتقديم الحماية الاجتماعية وإنشاءها يتطلبان قدرةً استثنائيةً على إيجاد توازن دقيق بين مسارات إصلاحية مختلفة ومتكاملة، وكذلك التكيّف مع سرعة التقدّم ومواكبتها، وضمان التسلسل المناسب في التنفيذ.

يبدو أنّ الأزمات المتعاقبة التي شهدتها لبنان أدت إلى ظهور مجموعة من العوامل التقنية والسياسية التي قد تساعد في إنشاء آلية موحّدة لتقديم أنظمة الحماية الاجتماعية، وهي آلية طالّ انتظارها. وغالبًا ما يُشار إلى هذه الآلية من خلال مصطلح "السجلّ الوطني الموحد" في نسبة كبيرة من الدراسات الوفيرة التي تتناول هذا الموضوع.

بين عاميّ ٢٠٢١ و٢٠٢٣، حصلت الحكومة على الدعم المالي والتقني من البنك الدولي لتوسيع نطاق تغطية المساعدة الاجتماعية من خلال شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة. وتمّ تخصيص جزء من القرض لتعزيز نظام تقديم شبكة الأمان الاجتماعي من خلال دمج السجلّ الاجتماعي الأوّلي المتوقّر وتوسيع نطاقه ووظائفه^٢. وفي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا لإنشاء نظام شامل للمعاشات التقاعدية للعاملين/ات في القطاع الخاص. إنّ صدور هذا القانون، إلى جانب الاستراتيجية الوطنية الجديدة للحماية الاجتماعية، يُشير على الأقلّ إلى اعترافٍ سياسيٍّ بالحاجة إلى نظام حماية اجتماعية أكثر شمولًا وتكاملاً. ويصحّ ذلك بشكل خاصّ لأنّ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية سلّطت الضوء على أهمية توحيد أنظمة المعلومات والبيانات كأولوية استراتيجية. في عام ٢٠٢٤، تعاقد الاتحاد الأوروبي مع شركة التنمية الدولية "DAI" لدعم الحكومة اللبنانية في إنشاء سجلّ موحد للحماية الاجتماعية بهدف ضمان إدارة البيانات الشاملة وربط المستفيدين/ات عبر خدمات الحماية الاجتماعية المختلفة في لبنان.

٢. سبق إنشاؤه ضمن إطار البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا.

3 معالجة التضارب بين النماذج

هناك إجماع بين مختلف الأطراف المعنيّة^٣ على ضرورة وجود نظام فعّال لتقديم الخدمات، بحيث يكون قائمًا على التواصل بشكل مناسب مع المستفيدين/ات وإدراجهم/نّ وتسجيلهم/نّ، والتحقّق من أهليّتهم/نّ للاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية. ومع ذلك، من الواضح أنّ النهج مُتباينة إلى حدّ كبير حول كيفية تصميم السجّل الوطني الموحد وتحديد مراحلها. وقبل التعمّق في "كيفية" تحقيق التكامل والتشغيل البيّني للسجّلات، من الضروري معالجة السؤال الأساسي حول "ما الذي يجب إدراجه أو دمجها أو توحيدها". وهذا يعني فهم العوامل/الخطط السياسية

والتقنية المختلفة التي تكمن وراء نموذج الحماية الاجتماعية الذي يُوجّه عملية الدمج أو التوحيد. يجب على صانعي القرار الاختيار بين نموذجين متناقضين: بدلاً من تصميم السجّل الموحد كمجرّد أداة تشخيص لسياسات المساعدات الاجتماعية المُستهدفة، أو كمبادرة مستقلة، أو حتى

كعنصر من عناصر آلية برامج المساعدات الاجتماعية المشروطة - كما هو الحال حاليًا - يمكن تصميم السجّل الموحد وتنفيذه كأداة للرصد ومحطة هامة في المسار نحو نظام حماية اجتماعية شامل وجامع.

تختلف طريقة تصوّر السجّل الوطني الموحد بشكل كبير من جهة فاعلة إلى أخرى. فالبنك الدولي يروّج فعليًا للسجّلات الاجتماعية إلى جانب برامج المساعدات الاجتماعية، إلّا أنّ بعض الدراسات تُشير إلى أنّ السجّلات الاجتماعية "تنشأ من رؤية نيوليبرالية للضمان الاجتماعي، وتدعو إلى دولة صغيرة وضرائب منخفضة وبرامج منخفضة الكلفة للفقراء"، وفي ذلك إشارة إلى أنّ السجّلات الاجتماعية محكوم عليها بالفشل بحكم تصميمها. ويؤكد كيد وآخرون أنّه لم ينجح أيّ سجل اجتماعي في تحقيق هدفه الأساسي المتمثّل في تحديد واستهداف المستفيدين/ات المعنيّين/ات في البرامج الاجتماعية، وبالتالي لا يمكن أن يتطوّر هذا السجّل ليصبح سجلاً وطنياً موحدًا وشاملًا.

المربع ١: التضارب بين النماذج - الجهات الفاعلة والخطط التي تُحدّد كيفية إنشاء سجل وطني للحماية الاجتماعية

4 إعادة النظر في نموذج الحوكمة

تُعتبر عمليات دمج وتوحيد البيانات العامّة، وكذلك دمج السجلات الموحدّة في الإدارة العامّة، بمثابة مهام طموحة يُعتقَد أنّها «تُحدث ثورة» (توملينسون، ٢٠١٩) في الممارسات والمعايير الإدارية. تعمل الحكومات والمؤسسات الحكومية المركزية والسلطات المحليّة على مختلف مستوياتها على دمج الحلول الرقمية وتقنيات المعلومات والاتّصالات والمنهجيات القائمة على البيانات بشكلٍ متزايد في عملياتها وخدماتها. ومع ذلك، فإنّ نشوء إطار حوكمة للدولة الرقمية، ولا سيّما في سياق مفكّك مثل مشهد الحماية الاجتماعيّة في لبنان، يُثير العديد من الشواغل. تشمل هذه الشواغل قضايا قانونية وتقنية ومؤسسية وسياساتية (الرسم ١) يجب معالجتها قبل تنفيذ نظام الحوكمة رسميًا. والأهمّ من ذلك، يجب أن يُعالج هذا النموذج التضارب المُحتَمَل بين مجموعات مختلفة من القيم والالتزامات، مثل الخصوصية وسريّة البيانات مقابل ضرورة الكشف عن بعض التفاصيل الشخصية أو خطر تسريب البيانات بسبب الثغرات الممكنة.

نهج شمولي لإدارة أنظمة المعلومات

الإطار المؤسسي والقانوني	حوكمة البيانات والبنية الأساسية	الإرادة السياسية والاستعداد	القدرة البشرية	الاعتبارات الثقافية والأخلاقية
التنسيق بين الوكالات	بروتوكول الإدارة	القيادة وتبني النهج	وحدات إدارة البيانات	الشفافية
وضوح الأدوار والمسؤوليات	الحماية والخصوصية	الالتزام	إطار الكفاءات وتوصيفات الوظائف	ثقافة المشاركة
الإطار القانوني لقيادة النظام وإدارته بشكل عام	إطار التشغيل التبيني	الاستدامة	التدريب المستمر	الخصوصية
	نظام التعريف الموحد والاعتبارات الأخرى	التأييد		

الرسم ١: المتطلّبات الأساسية لدمج أنظمة معلومات الحماية الاجتماعيّة.

المراجع: جورج وليتي، أنظمة المعلومات الاجتماعيّة والسجلات الاجتماعيّة المتكاملة، ٢٠١٩، مُعدّل.

(i) إطار قانوني ومؤسسي فعال



يُحدّد هذا الإطار المبادئ التوجيهية لإدارة نظام الحماية الاجتماعية، والأدوار والمسؤوليات، وأسس الأمن والحماية، وترتيبات إدارة البرمجيات والتطبيقات التقنية في القطاع العام، كما أنّه يُعالج التداخل بين القوانين المختلفة وآلية التنسيق بين مختلف الهيئات والأجهزة الحكومية والأطراف الأخرى. إنّ تقديم خدمات الحماية الاجتماعية هو عملٌ متقاطع بين العديد من الجهات في القطاع العام (وزارة الشؤون الاجتماعية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ورئاسة مجلس الوزراء، والصناديق المشتركة، ووزارة الصحة العامة، وغيرها). ولقد أقرت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بالفعل بأنّ "أحد التحديات الأساسية لتحقيق أهداف استراتيجية الحماية الاجتماعية يتمثل في حوكمة عملية التنفيذ وإطارها المؤسسي" (الحكومة اللبنانية، ٢٠٢٣). تقترح الاستراتيجية خيارات سياسية متعدّدة لتحديث الترتيبات المؤسسية على أساس ركائز الحماية الاجتماعية المحدّدة مسبقاً. وإلى جانب مسألة تقديم الخدمة، فإنّ استخدام وإدارة البيانات المتعلّقة بشكل مباشر أو غير مباشر بخدمات الحماية الاجتماعية يتطلّبان مشاركة أجهزة حكومية أخرى ليست من مقدّمي الخدمات الاجتماعية، مثل وزارة المالية أو قوى الأمن الداخلي أو غيرها. وهذا الأمر يتطلّب مستوى إضافياً من الإصلاح المؤسسي من أجل إرساء أسس متينة لإدارة البيانات وتكاملها. بالتالي، ينبغي لصانعي القرار أن يتوخّوا الحذر الشديد نظراً للترابط المعقّد بين الأطر المالية، وقانون الأحوال الشخصية، وسياسات العمل، وإصلاحات الحماية الاجتماعية، فضلاً عن حجم الجهد المطلوب لإدارة مسارات الإصلاح المتزامنة في وقتٍ واحد. أمام صانعي القرار مهمّة دقيقة تتمثّل في تهيئة إطار قانوني ومؤسسي مناسب لإنشاء سجلّ وطني موحد في لبنان، مع ضمان عدم عرقلة إنشاء هذا السجلّ من خلال إتقال كاهل القدرات المحدودة أساساً في القطاع العام.

إنّ منظومة الأمن والرقابة في لبنان تتضمّن عدّة جهات باختصاصات مُتداخلة. وشهدت البلاد انتهاكات ممنهجة وتهديدات كبيرة بزيادة الخروقات والهجمات الإلكترونية التي تُعرّض "بيانات المواطنين/ات الشخصية وخصوصيتهم/ن" للخطر. لذلك، يجب أن تضمن السياسات الحكومية، ولا سيّما تلك المتعلّقة بالتقنيات الرقمية، أمن البيانات الشخصية وسريتها وخصوصيتها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للقيادة السياسية أن تكون قادرة على معالجة مجموعة من المسائل التي تؤثر على ركائز إدارة نظام المعلومات، كما هو موضّح في الرسم 1.

وتُعتبر الترتيبات التالية ضرورية لإنشاء بيئة مناسبة لإدارة البيانات الشاملة:



(ii) التأييد والالتزام السياسي



تُعَدُّ الإرادة السياسية والتوجُّه السياسي نقطة انطلاقٍ هامةٍ قد تؤثر على النموذج الأساسي الذي يُوجَّه عملية الإصلاح بكاملها. يجب أن تُجيب السلطات السياسية على مجموعة من الأسئلة التي تُعتبر أساسية لتحديد وصياغة أيّ استراتيجية أو خطة للدمج. وفي ما يلي بعض هذه الأسئلة: ما هي قواعد البيانات الأساسية التي سيتمّ تحديدها للمستوى الأول من الدمج؟ ما هو الغرض النهائي من هذا الدمج - إنشاء سجل اجتماعي متكامل أو إنشاء برنامج شامل للمساعدة الاجتماعية أو الحماية الاجتماعية؟ ما هي الجهة الحكومية التي ستتولى إدارة البيانات - هيئة قائمة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو اللجنة المشتركة بين الوزارات أو إدارة الإحصاء المركزي، أم جهة جديدة سيتمّ إنشاؤها؟

(iii) البيئة المهيأة والمناسبة للتعامل مع البيانات

إنّ الانتقال إلى سجلّ وطني موحد يتطلب أيضًا وجود إمكانات تقنية متطورة وتوفير البنية التحتية الأساسية، مصحوبةً باستثمارات عامة كبيرة. ولكنّ هذه الجهود قد تتعرقل أو تتأخر بسبب القيود المالية والنقص الكبير في الكفاءة. وهناك أيضًا حاجة إلى تعزيز البنية الأساسية الرقمية ومهارات المستفيدين/ات ومُقدّمي خدمات الحماية الاجتماعية على حدّ سواء. فهذا شرط أساسي لتلبية متطلبات الوظائف المحددة مثل إعداد التقارير، وجمع البيانات، وحفظها، ومشاركتها، وبروتوكولات أمن البيانات وحمايتها والوصول إليها، وإطار التشغيل البيئي، ومتطلبات البنية التحتية، والإجراءات الإدارية، مع ضمان خصوصية البيانات والحفاظ على سرّيتها.

(iv) الاستعداد المؤسسي وبناء القدرات



تُعتبر الكوادر البشرية المتخصصة والماهرة والتقنية ضروريةً للوظائف الجديدة المتعلقة بإدارة البيانات. وهذا الأمر يتطلب بناء قدرات مؤسسية متينة لإدارة البيانات الواردة والمُسجّلة ومعالجتها مهما توسَّع نطاقها. على سبيل المثال، يجب إنشاء وحدات لإدارة البيانات على صعيد الوزارات، وإضفاء الطابع المهني والتقني على وظائف إدارة البيانات في القطاع العام، ووضع إطار واضح للكفاءات يسمح للدولة بمتابعة الدتجاهات الجديدة والاستعداد للتغيّرات المستمرة في قطاع التقنيات الرقمية الذي يشهد تطوُّرًا مُتسارعًا.

(v) الترويج لتغيير جذري وفعال في الثقافة السائدة



تبرز الحاجة أيضًا إلى استراتيجية فعّالة لتعزيز التغيير الثقافي والسلوكي، فضلًا عن نشر الوعي بين موظفي/ات القطاع العام لحثّهم/نّ من أجل التخلّي عن الممارسات الورقية وتبني ثقافة رقمية قائمة على البيانات، والتي سوف تنعكس في كل جانب من جوانب الإدارة اليومية.

يجب إدراك مدى أهمية تحديث إطار الحوكمة، إلّا أنّه ثمة مسألة أخرى لا تقلّ أهميةً ولا بدّ من معالجتها وهي: كيف تضمن الدولة بيئةً مناسبة لإدارة البيانات؟ هل ينبغي أن تكون قائمة على المزامنة التدريجية الثنائية بين المؤسسات؟ أم يجب أن يكون ذلك نتيجة نهج تنازلي مع إنشاء إطار لإدارة البيانات ينطبق على الجميع؟ في حال اختيار النهج الثاني، ما هي الطريقة المثلى والعملية لجمع البيانات وتحديثها؟

5 إطار قانوني ومؤسسي فعّال

صحيح أنّه ينطوي أيضًا على عملية تدريجية خطوة بخطوة، إلّا أنّ الدمج التدريجي يمكن أن يستهدف إنشاء سجلّ موحد من دون السعي إلى تجزئة مشروع الإصلاح بأكمله (ككلّ) إلى مهام أصغر. والواقع أنّ الأدلّة التجريبية المستقاة من الإصلاحات السابقة في لبنان تُشير إلى أنّ التدخّل السياسي في مجال معيّن يؤدي عادةً إلى عرقلة في مجال آخر أو حتّى جمود عام، ممّا يُعيق أو يُهدّد عملية التحديث بأكملها.

ينطوي النهج الشامل للسجلّ الوطني الموحد على تنفيذ النظام بأكمله دفعةً واحدة، ممّا يوفر حلًّا شاملًا، ولكنّ من المُحتَمَل أن تطرأ مخاطر وتحديات أكبر. وهذا يتطلّب اتخاذ إجراءات إصلاحية متزامنة في القطاع العام. ومن ناحية أخرى، ينطوي النهج التدريجي على التنفيذ المُقسّم إلى مراحل، ممّا يسمح بإجراء تعديلات ومواءمات تدريجية مع مرور الوقت. والواقع أنّ النهج التدريجي قد يكون أكثر ملاءمةً للسياق اللبناني حيث تكثُر المخاوف بشأن العراقيل المُحتَمَلة والموارد المحدودة. فهذا النهج قد يسمح باتّباع مراحل متتالية لإصلاح مختلف عمليات توحيد البيانات وتصنيفها وحمايتها، واختبارها وتنقيحها. ولكنّه قد يؤدي أيضًا إلى تأخير مدّة التنفيذ ويزيد من احتمال تقويض العملية برمتها.

على عكس التنفيذ التصاعدي، قد يكون الدمج التدريجي هو أبسط طريقة للمضي قدمًا. صحيح أنّه ينطوي أيضًا على عملية تدريجية خطوة بخطوة، إلّا أنّ الدمج التدريجي يمكن أن يستهدف إنشاء سجلّ موحد من دون السعي إلى تجزئة مشروع الإصلاح بأكمله (ككلّ) إلى مهام أصغر. والواقع أنّ الأدلّة التجريبية المستقاة من الإصلاحات السابقة في لبنان تُشير إلى أنّ التدخّل السياسي في مجال معيّن يؤدي عادةً إلى عرقلة في مجال آخر أو حتّى جمود عام، ممّا يُعيق أو يُهدّد عملية التحديث بأكملها.

يجب مراعاة جوانب عدّة لتصميم إطار مناسب وخطة ملائمة، منها ما يلي:

(i) السعي إلى إيجاد حلّ فعّال انطلاقًا ممّا هو متوفّر حاليًا

قانون حماية المستهلك



(رقم ٦٥٩ بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥)

إطار العمل البيئي للحكومة اللبنانية



والهيكل المرجعي للتشغيل البيئي في الحكومة اللبنانية



مرسوم رقم التعريف الموحد



(١٦٨ بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧) الذي يُحدّد القواعد والإجراءات
لاعتماد رقم التعريف الموحد في القطاع العام.

قانون اعتماد رقم تعريف موحد



(رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٢) والمرسوم التابع
له (رقم ١٦٨ بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧) يُحدّد الجهة الوحيدة
المسؤولة عن إصدار رقم التعريف الموحد وإدارته ويحصر هذه
المهمة بالمديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية
والبلديات. لا يمكن تجاهل هذا القانون أثناء تصميم سجلّ
وطني موحد في لبنان.

وهناك قوانين أخرى قد تؤثر على تصميم السجلّ الوطني
الموحد وبالتالي يجب أخذها بعين الاعتبار، ومنها:

قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات



ذات الطابع الشخصي

(رقم ٨١ بتاريخ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨)

(ii) الحفاظ على الرؤية المنصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية

وهذا يتطلّب، وفقًا للاستراتيجية، تفعيل مسارّين للإصلاح:
الأوّل لضمان التكامل بين السجّلات أو قواعد البيانات المختلفة
الموجودة عبر مختلف ركائز الحماية الاجتماعية، والثاني لتمكين
التشغيل البيئي مع المؤسسات العامة الأخرى (مثل السجّلات
المدنية، والسجلّ المالي، والسجّلات التجارية، وغيرها).

تتمثّل في إطلاق آليات ومنصّات لتبادل
البيانات وما يتّصل بها من هندسات
مؤسّسية

(iii) تجنّب فتح السجّلات الاجتماعية

ونتيجةً لذلك، تُصمّم السجّلات المُستهدفة وفق افتراض
مفاده "أنا نعيش في عالم ثابت"، في حين أنّ تركيبة الأسرة
المعيشية وظروفها قد تتغيّر بسرعة إذ أنّ الفقر ليس حالة ثابتة.
لا يمكن أن تتطور السجّلات الاجتماعية، المعروفة أيضًا بقواعد
البيانات المُستهدفة، لتصبح سجلاً وطنياً موحدًا.

تُظهر التجارب الدولية أنّ البيانات التي تُجمّع من خلال اختبارات
مستوى الدخّل بالوسائل غير المباشرة "يتمّ إجراؤها في نقطة
زمنية معيّنة" ولا يتمّ تحديثها حتّى إجراء عملية جمع البيانات
التالية.

نظرًا لتعقيدات الحوكمة والبيئة السياسية اللبنانية، يبدو أنّ النهج التدريجي لوضع سجلّ وطني موحد هو الأنسب. قد يبدو إطار دمج البيانات مسألةً تقنية، إلّا أنّه في الغالب مسألة تتعلق بالسياسات والقضايا السياسية. بالتالي، يجب معالجة مجموعة من المسائل المعقّدة مثل تأمين التوافق السياسي حول الغرض النهائي من الدمج، وتحديد نطاق وحجم البيانات التي سيتمّ دمجها وتوفيرها للمعنيين بالبرامج.

قد يبدو إطار دمج البيانات مسألةً تقنية، إلّا أنّه في الغالب مسألة تتعلق بالسياسات والقضايا السياسية.

6 الالتزام بمسار إصلاح صحي

يجب التفكير في أي خطة دمج في ضوء أولويات الحكومة، إضافة إلى القدرات البشرية والمالية. تُعدّ هذه الاعتبارات أساسية لتحديد تسلسل البرامج ونطاق تنفيذ التشغيل البيئي الذي قد يمتدّ ليشمل جميع السجلات الخارجية أو قد يقتصر على السجلات الأساسية مثل السجلات المدنية وقواعد البيانات المالية. وسيتعيّن أيضًا مزامنة جهود الرقمنة في وزارات تنفيذية محدّدة مع المتطلبات المُحتَمَلة لإطار التكامل الوطني. والأهمّ من كل ذلك أن تتماشى أولويات التكامل مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وخطة العمل المرتبطة بها.

أخيرًا، يجب أن تكون خطة التكامل ناتجة عن المراحل التالية:

(iii) تصميم التدخل

استنادًا إلى النهج التشاركي، يتعيّن على الجهة المسؤولة أن تضع خطة عمل تُحدّد فيها الخطوات والأولويات والجدول الزمنية لعمليات الدمج.

(i) دعم الإصلاح

يجب أن تُشرف جهة معيّنة على تصميم خطة التكامل وتنفيذها مع ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية ومعالجة العراقيل بشكل صحيح. ولد تضع هذه الجهة للإشراف المباشر من وزارة واحدة، بل تنبثق عن لجنة مشتركة بين الوزارات.

(iv) تنفيذ التدخل

تشمل عملية التنفيذ صياغة القوانين والتشريعات الثانوية المناسبة، ووضع المبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية، وتحديد البنية التحتية والمتطلبات التقنية، وضمان الامتثال لها، ووضع بروتوكولات الأمن والحماية والوصول، وغيرها.

(ii) التقييم لميداني

من الضروري إجراء مسح مؤسسي وتقييم منهجي للأنظمة القائمة ومجموعات البيانات المتاحة. يمكن تصنيف مقدّمي الحماية الاجتماعية الخاضعين للتقييم بحسب الأولويات على أساس حجم تغطيتهم ونطاق بياناتهم. قد يكون النهج الواقعي، على سبيل المثال، هو تغطية الجهات والبرامج الأساسية أولًا، مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا وبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، والسجلات المالية والتجارية، وسجلات قوى الأمن الداخلي لتحديد المتطلبات التقنية التي ستشكّل أساس النظام الموحد والمشارك. وسيتعيّن على الصناديق المشتركة الأخرى أو مقدّمي الحماية الاجتماعية أو الجهات الحكومية التكيّف مع متطلبات النظام الجديد.

7 التوصيات الرئيسية

توسيع نطاق الحوكمة إلى خارج القطاع العام

لتشمل المنظّمات غير الحكومية التي تلعب دورًا هامًا في توفير خدمات الحماية الاجتماعية.

بناء الثقة بين المؤسسات أمر أساسي

لتحديث نموذج إدارة البيانات. ينطوي ذلك على إنشاء إطار واضح لمشاركة البيانات والوصول إليها، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح.

إنشاء وتنفيذ إطار عام لحوكمة البيانات

يجب أن يتضمّن هذا الإطار الأساسي مبادئ توجيهية لهيكل البيانات وإمكانية الوصول والشفافية والأمان والخصوصية.

استضافة جميع البيانات الاجتماعية داخل الدولة شرط أساسي لضمان أمن البيانات

تقوم وزارات كثيرة في الوقت الحالي بتخزين بياناتها على سحابات خارجية، ممّا يطرح مخاطر أمنية. يمكن أن يؤدي استخدام مراكز البيانات المحليّة، مثل أوجيرو، إلى تعزيز أمن البيانات من خلال ضمان وجود قواعد بيانات تملكها الدولة وتديرها بنفسها ضمن هيكل أساسي وطني آمن.

إضفاء الطابع المهني والتقني والاحترافي على وظائف إدارة البيانات في القطاع العام

يتطلّب ذلك وضع توصيفات واضحة للوظائف، ولا سيّما إنشاء إطار مفصّل للكفاءات يُواكب الاتجاهات التقنية الجديدة ويستطيع التكيف مع التغيّرات المستمرة.

أخيرًا، يمكن أن تساعد بعض التوصيات الأساسية في صياغة مستقبل السياسات الاجتماعية في لبنان:

إجراء المزيد من الأبحاث حول الدور السياسي للبيانات وتوظيفها

من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث لفهم كيفية بناء البيانات سياسيًا في لبنان ودورها في دعم هياكل السلطة القائمة. وينبغي أن يستكشف هذا البحث التليات التي تؤدي البيانات من خلالها إلى تشكيل القرارات السياسية والحوكمة، مع تسليط الضوء على دورها في تعزيز أو تحدّي السرديات السائدة.

معالجة التحدّيات القانونية والأخلاقية والعملية الخاصة بلبنان

يشمل ذلك وضع أُطر قانونية تبني ثقة المواطنين/ات وتضمن مراعاة الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة باستخدام البيانات. ويجب التصديّ لرفض الجمهور من خلال اعتماد الشفافية والموافقة المطلّعة والعمليات التشاركية.

إجراء إصلاحات متزامنة في القطاع العام

يشمل ذلك إنشاء نظام معلومات لسوق العمل، وإدخال إصلاحات على إدارة الضرائب، وتنفيذ سياسات اجتماعية شاملة. وينبغي أن تتناول الإصلاحات أيضًا أمن البيانات وحمايتها، والتدقيق في العمليات الأساسية للسلطة القضائية والأجهزة العسكرية/الأمنية.

ضرورة إجراء إصلاح شامل للحوكمة المؤسسية وإرساء أساس متين لإدارة البيانات وتكاملها

يمكن أن تكون الاستراتيجية الرقمية التي وضعها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمثابة نقطة انطلاق لإجراء مناقشة وطنية حول الحوكمة الرقمية.

قائمة المراجع

- Abi Chahine, M. (2022). *A Glimmer of Hope amidst the Pain*. Beirut: International Labour Organization. Retrieved from <https://www.ilo.org/publications/glimmer-hope-amidst-pain>
- Bou Zeid, M., & Abouchedid, K. (2021). *Participation of Local and International Civil Society in the Beirut Port Blast Response*. ActionAid. Retrieved from https://actionaid.org/sites/default/files/publications/Beirut%20Blast_Policy%20Brief.pdf
- Barca, V. (2018). *Information systems for social protection: What is all the fuss?* Retrieved from <https://social-protection.org/discover/blog/information-systems-social-protection-what-all-fuss#:~:text=More%20generally%2C%20the%20list%20of,most%20importantly%2C%20better%20serving%20citizens>
- Calvaresi, M. (2018, January 29). *The Unified National Population Registry Moves Forward*. Medium. Retrieved from <https://medium.com/team-per-la-trasformazione-digitale/anpr-italy-unified-national-population-registry-municipalities-software-house-ministry-interior-istat-ed37eaf669>
- Central Administration of Statistics & ILO. (2019). *Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019*. Beirut: Central Administration of Statistics. Retrieved from <http://www.cas.gov.lb/images/Publications/Labour%20Force%20and%20Household%20Living%20Conditions%20Survey%202018-2019.pdf>
- Chirchir, R., & Barca, V. (2020). *Building an Integrated and Digital Social Protection Information System*. Bonn: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. Retrieved from https://socialprotection.org/sites/default/files/publications_files/GIZ_DFID_ILMS%20in%20social%20protection_long_02-2020.pdf
- Cowling, F. (2020). *Seeing Like a Humanitarian. Legibility in Lebanon's Emergency Response*. Brasenose College, University of Oxford. Retrieved from <https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:5d4e75a7-c86e-4726-939e-128a4818d4d5/files/d4f16c2997>
- Datta, P. (2020). *Digital Transformation of the Italian Public Administration: A Case Study*. Communications of the Association for Information Systems, 46(1), 11. doi:10.17705/1CAIS.04611
- DLA PIPER. (2022). *Data Protection Laws in the World. Lebanon*. Retrieved from www.dlapiper.com
- George, T., & Leite, P. (2019). *Integrated Social Information Systems and Social Registries*. The World Bank. Retrieved from <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/575621575490523237-0160022019/original/SP-JCC19SSND4S1GeorgeLeiteSocialRegistriesandIntInformationSystems.pdf>
- Ghossein, N. (2022). **النسلك العسكرية والأمنية في زمن النهيار: العناصر والضباط في فم العوز**. Retrieved from <https://legal-agenda.com/النسلك-العسكرية-والأمنية-في-زمن-/>
- GIZ. (2020). *Data Protection for Social Protection: Key Issues for Low and Middle-Income Countries*. Retrieved from https://socialprotection.org/sites/default/files/publications_files/GIZ_Data_Protection_For_Social_Protection.pdf
- Government of Jordan. (2024). *Unified National Register*. National Aid Fund. Retrieved from https://naf.gov.jo/EN/Pages/About_the_Register
- Government of Lebanon. (2021). *Lebanon Five-year General Education Plan 2021-2025*. Beirut: Ministry of Education and Higher Education. Retrieved from https://www.mehe.gov.lb/ar/SiteAssets/Lists/News/AllItems/5YP%20MEHE-GE%20_amend1_%20Feb%202022.pdf
- Government of Lebanon. (2023). *National Social Protection Strategy for Lebanon - Towards a Rights-Based, Shock-Responsive and Sustainable System*.

- Habermas, J. (2020). "The Public Sphere: An Encyclopedia Article." In *Critical Theory and Society* (pp. 136-142). Routledge.
- Hariri, N. (2023). *Unprotected. Survey Report on The Challenges of The Current Social Protection System in Lebanon Amidst The Crisis*. Beirut: The Centre for Social Sciences Research and Action. Retrieved from <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/cessra-unprotectedsurveyreportleb-mar23-online-en.pdf>
- Human Rights Watch. (2021). "They Killed Us from the Inside" - An Investigation into the August 4 Beirut Blast. Human Rights Watch. Retrieved from <https://www.hrw.org/report/2021/08/03/they-killed-us-inside/investigation-august-4-beirut-blast>
- Institut des Finances Basil Fuleihan. (2021). *A Deep Dive into State Financing of Social Protection*. Beirut: Institut des Finances Basil Fuleihan. Retrieved from <http://www.institutdesfinances.gov.lb/publication/social-protection-spending-in-lebanon-a-dive-into-the-state-financing-of-social-protection/>
- International Labour Organization. (2021). *Social Assistance Response to the Covid-19 Economic Shock in Lebanon: The National Social Solidarity Program*. International Labour Organization. Retrieved from <https://www.ilo.org/publications/social-assistance-response-covid-19-economic-shock-lebanon-national-social>
- International Labour Organization. (2021). *A blast in the midst of crises: Impact of the Beirut port explosion on the city's enterprises*. International Labour Organization. Retrieved from <https://researchrepository.ilo.org/esploro/outputs/report/A-blast-in-the-midst-of/995219468102676>
- International Labour Organization ILO (2024a). *The Government of Lebanon Launches its First National Social Protection Strategy*. Beirut: International Labour Organization. Retrieved from <https://www.ilo.org/resource/news/government-lebanon-launches-its-first-national-social-protection-strategy>
- International Labour Organization. (2024b). *New Pension System at the National Social Security Fund in Lebanon*. Beirut: International Labour Organization. Retrieved from <https://www.ilo.org/resource/new-pension-scheme-nssf-lebanon-explained-21-questions-and-answers>
- Khalid, H. (2021). *Issue brief: Unified Social Registry: Towards an Efficient Social Protection System*. UNDP. Retrieved from <https://www.undp.org/malaysia/publications/issue-brief-unified-social-registry-towards-efficient-social-protection-system>
- Kidd, S., Athias, D., & Mohamud, I. (2021). *Social Registries: a Short History of Abject Failure*. Development Pathways, Act Church of Sweden. Retrieved from <https://www.developmentpathways.co.uk/wp-content/uploads/2021/06/Social-registries-a-short-history-of-abject-failure-June.pdf>
- Kosmatopoulos, N. (2011). *Toward an Anthropology of 'State Failure': Lebanon's Leviathan and Peace Expertise*. 55(3). doi:10.3167/sa.2011.550307
- Leite, P., George, T., Sun, C., Jones, T., & Lindert, K. (2017). *Social Registries for Social Assistance and Beyond: A Guidance Note & Assessment Tool*. World Bank. Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/698441502095248081/pdf/117971-REVISED-PUBLIC-Discussion-paper-1704.pdf>
- Lindert, K., Karippacheril, T. G., Caillava, I. R., & Chávez, K. N. (Eds.). (2020). *Sourcebook on the foundations of social protection delivery systems*. World Bank Publications.
- L'Orient-Le Jour. (2023). *Les députés approuvent le fonds souverain et rejettent le contrôle des capitaux*. Beirut: L'Orient-Le Jour. Retrieved from <https://www.lorientlejour.com/article/1360914/mandat-de-joseph-aoun-debut-de-la-seance-pleniere-du-parlement.html>
- Makdisi, S., Kiwan, F., & Marktanner, M. (2010). "Lebanon: the constrained democracy and its national impact." In *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (pp. 115-141). Routledge.

- Marczak, B., Scott-Railton, J., Senft, A., Poetranto, I., & McKune, S. (2015). *Pay No Attention to the Server Behind the Proxy: Mapping FinFisher's Continuing Proliferation*. University of Toronto. Retrieved from <https://citizenlab.ca/2015/10/mapping-finfishers-continuing-proliferation/>
- Mezher, J. (2021). *From Elitism to Inclusivity*. Friedrich Ebert Stiftung, Beirut, Lebanon.
- Ministry of Public Health. (2015). *Health System Financing*. Retrieved from <https://www.moph.gov.lb/userfiles/files/Publications/HealthBeyondPolitics/Chapter3-HealthSystemFinancing.pdf>
- OMSAR. (2022). *Lebanon Digital Transformation Strategy 2020-2030*. Beirut: OMSAR. Retrieved from https://www.omsar.gov.lb/Assets/DT_EN.pdf
- Privacy International. (2019, January 27). *State of Privacy Lebanon*. Retrieved from <https://privacyinternational.org/state-privacy/1081/state-privacy-lebanon#:~:text=The%20Constitution%20of%20Lebanon%20does,and%20manners%20prescribed%20by%20Law.%22>
- Raul, A. C. (2002). *Privacy and the Digital State: Balancing Public Information and Personal Privacy*. Springer Science & Business Media. doi:10.1007/978-1-4615-0889-2
- Scala, M. (2022) *An intersectional perspective on social (in)security. Making the case for universal social protection in Lebanon*. Beirut: CeSSRA. Retrieved from <https://civilsociety-centre.org/resource/intersectional-perspective-social-insecurity-making-case-universal-social-protection>
- Tomlinson, J. (2019). *Justice in the digital state. Assessing the next revolution in administrative justice*. Bristol University Press. doi:https://policy.bristoluniversitypress.co.uk/justice-in-the-digital-state
- UNICEF. (2023, April 26). *The Ministry of Social Affairs introduces a social protection programme for people with disabilities in Lebanon*. Retrieved from <https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/ministry-social-affairs-introduces-social-protection-programme-people-disabilities>
- United Nations. (2024, November 22). *Lebanon crisis: Intensifying violence is deadliest in decades, warn aid agencies*. Beirut: United Nations. Retrieved from <https://news.un.org/en/story/2024/11/1157351>
- Williams, A., & Moreira, V. (2020). *Making Social Protection Information Systems Adaptive*. Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/552651593589815047/pdf/Guidance-Note.pdf>
- World Bank Group. (Fall 2020). *Lebanon Economic Monitor: The Deliberate Depression*. World Bank Group. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2020>
- World Bank Group. (Spring 2021). *Lebanon Economic Monitor - Lebanon Sinking (To the Top 3)*. World Bank Group. Retrieved from [https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3#:~:text=May%2031%2C%202021-,Lebanon%20Economic%20Monitor%2C%20Spring%202021%3A%20Lebanon,Sinking%20\(to%20the%20Top%203\)&text=The%20Lebanon%20financial%20and%20economic,since%20the%20mid%2Dnineteenth%20century](https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3#:~:text=May%2031%2C%202021-,Lebanon%20Economic%20Monitor%2C%20Spring%202021%3A%20Lebanon,Sinking%20(to%20the%20Top%203)&text=The%20Lebanon%20financial%20and%20economic,since%20the%20mid%2Dnineteenth%20century)
- World Bank Group. (2023, May 25). *US\$300 million to Scale-Up Support to Poor and Vulnerable Lebanese Households and Strengthen Social Safety Net Delivery System*. Washington DC. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/05/25/us-300-million-to-scale-up-support-to-poor-and-vulnerable-lebanese-households-and-strengthen-social-safety-net-delivery>
- World Bank Group. (2024). *Lebanon Interim Damages and Loss Assessment*. The World Bank Group, Global Facility for Disaster Reduction and Recovery. Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099111224112085259/pdf/P5063801c62fbe0c21beff1d0a436d07e02.pdf>
- Zuboff, S. (2023). "The Age of Surveillance Capitalism." In S. Zuboff, *Social Theory re-Wired* (p. 11). Routledge.

